منظمة التنمية و البيئة النسائية

العلاقة بين العدالة الانتقالية و العدالة المناخية والبيئية

ترتكز العدالة الإنتقالية على خمس مرتكزات، تتقاطع تلك المرتكزات بصورة واضحة مع العدالة البيئية و المناخية في:

1. المحاكمات

المحاكمات القضائية تلعب دوراً مهماً في محاسبة الأفراد أو الشركات المتسببة في التلوث أو الأضرار البيئية التي تؤثر على المجتمعات المحلية، مثل هذه المحاكمات يجب أن تكون جزءاً من العدالة الإنتقالية في حالة الإنتهاكات البيئية التي حدثت في سياق النزاعات المسلحة أو الأنظمة القمعية.

محاسبة الجهات التي تسببت في التغيرات المناخية، سواء كانت دولاً أو شركات، قد تكون جزءاً من الجهود القانونية الدولية لتحقيق العدالة المناخية. القضايا المرفوعة أمام المحاكم الدولية بسبب التغيرات المناخية التي تسببت في نزوح المجتمعات أو تدمير بيئتهم تعزز هذا الجانب.

المحاكمات القضائية في العدالة الانتقالية يجب أن تتضمن قضايا مرتبطة بالبيئة والمناخ، خاصة عندما تكون الانتهاكات البيئية جزءًا من النزاعات الأكبر.

2. لجان الحقيقة والمصالحة

لجان الحقيقة يمكن أن تستكشف وتوثق الانتهاكات البيئية التي حدثت خلال النزاعات أو في ظل أنظمة قمعية، مما يساهم في تقديم سرديات عن الظلم البيئي والمناخي. مثل هذه اللجان يمكن أن تدرس كيف ساهم تغير المناخ في تفاقم النزاعات أو تسبب في أضرار بيئية واجتماعية طويلة الأمد.

لجان الحقيقة في العدالة الانتقالية يجب أن تلعب دوراً في الكشف عن الانتهاكات البيئية والمناخية وتوثيقها كجزء من سرد أوسع لانتهاكات حقوق الإنسان.

3. برامج التعويضات و جبر الضرر

تقديم تعويضات للمجتمعات المتضررة من التلوث البيئي أو تدمير الموارد الطبيعية هو جزء من تحقيق العدالة البيئية. يمكن أن تشمل هذه التعويضات استعادة البيئة المتضررة أو توفير خدمات اجتماعية للمجتمعات المتضررة لتخفيف أو التكيف مع الآثار.

التعويضات المناخية يمكن أن تتضمن تقديم الدعم المالي والتقني للمجتمعات المتضررة من تغير المناخ، مثل تلك التي فقدت أراضيها الزراعية بسبب الجفاف أو الفيضانات.

برامج التعويضات في العدالة الانتقالية يجب أن تتوسع لتشمل تعويضات عن الأضرار البيئية والمناخية التي لحقت بالمجتمعات خلال النزاعات أو في ظل الانظمة القمعية.

4. إصلاح المؤسسات

إصلاح المؤسسات البيئية لضمان أنها تملك القدرة على حماية الحقوق البيئية وتطبيق القوانين بشكل عادل. يشمل ذلك تقوية أجهزة الرقابة البيئية وإصلاح نظام العدالة ليكون أكثر استجابة للانتهاكات البيئية.الإصلاحات قد تشمل وضع سياسات مناخية جديدة، أو تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بالتغير المناخي لضمان توزيع عادل للمسؤوليات والفوائد.

إصلاح المؤسسات في العدالة الانتقالية يجب أن يشمل تعزيز القدرات البيئية والمناخية لضمان عدم تكرار الانتهاكات وحماية حقوق المجتمعات في بيئة صحية ومستدامة.

5. الذاكرة الجماعية وإحياء الذكرى

إحياء ذكرى الكوارث البيئية والتلوثات الكبيرة يجب أن يكون جزءاً من بناء الذاكرة الجماعية، لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات ولتعزيز الوعي البيئي.

إنشاء نصب تذكارية أو متاحف حول تأثيرات تغير المناخ على المجتمعات يمكن أن يساعد في الحفاظ على الذاكرة الجماعية ويزيد من الوعي بالتحديات المناخية.

جهود إحياء الذكرى في العدالة الانتقالية يجب أن تشمل تذكر الانتهاكات البيئية والمناخية، مما يساهم في تعزيز الوعي العام وضمان عدم نسيان الأضرار التي لحقت بالمجتمعات.

للمزيد من المعلومات :

https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/minimum-international-legal-standards-underpinning-pillars-transitional